

التنظيم العسكري في عهد محمد علي باشا وأثره في بناء الدولة الحديثة

أ. فرج المبروك فرج

كلية التربية كاباو، جامعة نالوت

Frjalmbw301@gmail.com

<https://doi.org/10.5281/zenodo.19183858>

<https://orcid.org/0009-0005-9472-8530>

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة سياسة محمد علي باشا في بناء المؤسسة العسكرية بوصفها الركيزة الأساسية لمشروعه في إنشاء الدولة الحديثة، ويحلل البحث أبعاد هذا المشروع من خلال دراسة التنظيم العسكري، وإنشاء المصانع الحربية، وتطوير الأسطول البحري، وتكوين جيش نظامي قائم على النمط الحديث، مع الاستعانة بالخبرات وإرسال البعثات التعليمية.

كما تدرس الدراسة دور الجيش في الحروب التي خاضها محمد علي في السودان والحجاز والشام واليونان، باعتبارها جزءاً من مشروع توسعي ذي أبعاد سياسية واقتصادية، وتبرز الدراسة أثر هذه الحروب في تعزيز مكانة مصر الإقليمية، مقابل ما أحدثته من استنزاف مالي وبشري، وما ترتب عليها من تدخل أوروبي حال دون تحقيق مشروعه.

وتخلص الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية في عهد محمد علي لم تكن مجرد أداة قتال، بل كانت أداة تحديث شاملة أسهمت في نقل أنماط التنظيم والانضباط الحديث إلى المجتمع المصري، وشاركت في بناء الدولة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التجنيد الإلزامي، النظام العسكري الحديث، التصنيع الحربي.

Military Organization under Muhammad Ali pasha and Its Impact on Building the Modern State

This study examines Muhammad Ali Pash's military policy as the modern Egyptian state. It analyzes the development of the military institution through the organization of a regular army, the establishment of military industries, the strengthening of naval power, and the adoption of European military models supported by foreign expertise and educational missions. The study also explores the role of the army in Muhammad Ali's campaigns in Sudan, the Hijaz, the Levant and Greece, viewing them as part of a broader political and economic expansionist strategy. While these campaigns enhanced Egypt's regional position, they also imposed significant financial and human burdens and provoked European intervention that ultimately restricted his imperial ambitions. The study concludes that military institution under Muhammad Ali functioned not only as a military force but also as a comprehensive instrument of modernization, socio-economic transformation, and the consolidation of a centralized modern state.

Keywords: compulsory military service, the modern military system, military industrialization.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة سياسة محمد علي باشا في بناء المؤسسة العسكرية بوصفها الركيزة الأساسية لمشروعه في إنشاء الدولة المصرية الحديثة، وتنطلق الدراسة من أن الجيش في عهد محمد علي لم يعد مجرد قوة قتالية، بل تحول إلى مؤسسة منظمة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ارتبطت بإعادة تشكيل بنية الدولة وتوجيه مواردها نحو مشروع تحديث واسع.

ومن ثم فإن دراسة المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة تمثل مدخلا لفهم طبيعة الدولة المركزية الحديثة التي بدأت تتكون في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى أسهم التنظيم العسكري في عهد محمد علي باشا في بناء الدولة الحديثة في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تقوم على أساس أن محمد علي جعل من بناء الجيش النظامي الحديث أداة مركزية لتثبيت حكمه داخليا، وتوسيع نفوذه خارجيا، وأن المؤسسة العسكرية كانت في جوهرها جزءا من مشروعه السياسي أكثر من كونها مؤسسة دفاعية.

الفرضية الثانية: وتقوم على أساس أن انشاء المصانع الحربية وتطوير الأسطول البحري لم يكونا مجرد مظاهر تحديث تقني، بل كانا عنصرين استراتيجيين لتحقيق قدر من الاستقلال العسكري والاقتصادي وتقليل التبعية للخارج.

الفرضية الثالثة: وتقوم على أساس أن الحروب التي خاضها محمد علي أسهمت في رفع مكانة مصر إقليميا، لكنها في الوقت نفسه استنزفت موارد الدولة وأدت إلى تدخل القوى الأوروبية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من انها تبرز العلاقة الوثيقة بين المؤسسة العسكرية وبناء الدولة المركزية الحديثة في مصر، وتوضح كيف أرتبط التحديث العسكري بالتغير الاجتماعي والاقتصادي.

كما تكشف الدراسة دور الجيش في تشكيل ملامح الإدارة الحديثة، في نشر قيم النظام والانضباط داخل المجتمع، فضلا عن ابراز أثر التدخل الأوروبي في رسم حدود مشروع محمد علي السياسي والعسكري.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أسس بناء الجيش النظامي في عهد محمد علي، وبيان اليات تكوين الضباط وتطوير التعليم العسكري من خلال المدارس الحربية، ودراسة دور التصنيع الحربي في دعم القوات العسكرية، كما تهدف إلى توضيح الحروب التي خاضها محمد علي في السودان والحجاز واليونان، بوصفها أدوات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع المؤسسة العسكرية في سياقها السياسي والاجتماعي، مع الاستفادة من المنهج الوصفي في عرض التنظيمات العسكرية والمدارس والمصانع الحربية والأسطول.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من 1805 إلى 1848 , وهى فترة حكم محمد علي باشا الحدود المكانية: مصر، والمناطق التي شملتها مثل السودان والحجاز والشام واليونان.

الوضع السائد للجيش قبل مجيء محمد علي باش.

عقب الحملة الفرنسية على مصر سنة 1801، ظلت البلاد ساحة لتواجد ثلاث قوى عسكرية رئيسية تمثلت في القوات البريطانية، والقوات العثمانية، وقوات المماليك، وقد بلغ تعداد هذه الجيوش وفق ما تذكره المصادر، قرابة عشرين ألف جندي إنجليزي، وأربعين ألف عثماني، وأربعة آلاف مملوكي. ويورد الجبرتي في وصفه لأحوال البلاد أن المحتلين أقدموا على أعمال نهب واسعة شملت الذكاكين والحوانيت، كما أجبروا الأهالي على دفع ضرائب ارتفعت إلى نحو أربعة آلاف أضعاف ما كانت عليه سابقا، فضلا عن ارتكابهم اعتداءات متكررة طالت السكان في شوارع المدن، ونهب القرى والاستيلاء على السفن المحملة بالبضائع، وقد أسهمت هذه الممارسات في تفاقم الأوضاع الداخلية، إذ نزح كثير من السكان، وأهملت الزراعة، واشتدت مظاهر التذمر والتمرد في البلاد ضد القوى المحتلة، وإلى جانب ذلك، برزت خلافات داخل معسكر المحتلين أنفسهم، فبينما كانت الدولة العثمانية تسعى إلى المحافظة على مصر بوصفها ولاية تابعة لها، كانت بريطانيا تتطلع إلى الانفراد بالسيطرة عليها، على الرغم من اعتمادها على المماليك في صراعها مع العثمانيين (الجبرتي، 1951: 185)

وكان محمد علي باشا، بوصفه ممثل السلطة العثمانية، مطالباً بإعادة المماليك إلى أملاكهم ومناصبهم في الدولة تنفيذاً لأمر صادر عن السلطات الإنجليزية، غير أن السياسة العثمانية لم تكن تسير دائما في اتجاه التسوية مع المماليك، إذ تشير المصادر إلى أنّ السلطان سليم الأول كان يسعى إلى تعزيز السلطة في مصر من خلال القضاء على المماليك المتمردين بصورة حاسمة. (الصلابي، 2005: 198-199)

وقد تمكن العثمانيون بالفعل من إلحاق الهزيمة بالمماليك في الشرق، فقتلوا عددا منهم وأسروا بعضهم الآخر، غير أنّ التدخل البريطاني حال دون استكمال هذا التوجه، فعندما هددت بريطانيا بقصف القاهرة، أضطر الباشا التركي إلى إطلاق سراح ما يقرب من 2500 مملوكي وتسليمهم إلى القيادة البريطانية، وبعد أن أنتهى الوجود العسكري البريطاني في مصر بموجب معاهدة صلح (أميان) في سنة 1918 الموقعة بين بريطانيا

وفرنسا، عاد الباشا التركي إلى استئناف الحرب ضد المماليك عقب مغادرة البريطانيين البلاد (لوتسكى، 1971: ص57)

وفى سنة 1802 أرسل الباشا قواته إلى الوجه القبلي، غير أن المماليك كانوا قد تمكنوا من تحصين مواقعهم وتقوية صفوفهم، إذ عقدوا تحالفات مع شيوخ القبائل البدوية، كما شكلوا وحدات من النوبيين، وهو ما مكنهم من تحقيق انتصار على القوات العثمانية في المعركة التي جرت بالقرب من دمنهور، شارك ما يقارب الخمسة آلاف جندي عثماني من أصل سبعة آلاف، غير أن الهزيمة لحقت بهم، وسقط في هذه المعركة 60 ملوكا، وبسبب هذه الخلافات والصراعات بين القوى المتنافسة، أستمريت الاضطرابات العسكرية في القاهرة، إذ حكم مصر في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ثلاثة حكام، وفى خضم ذلك انحازت احدى الوحدات الكبرى في الجيش العثماني وهى وحدة الألبان إلى جانب المماليك، وفى سنة 1803، استطاعت قوات المماليك والالبان المتحدة دخول القاهرة والسيطرة عليها، واصبحت البلاد خاضعة لسلطة ثلاثية قوامها، المماليك، ووحدة الألبان، ومحمد على باشا (المصدر نفسه: ص59)

وتشير المصادر إلى أن القوة العسكرية في مصر عند تولى محمد على باشا الحكم كانت تتكون أساسا من الالبان، والفرق المغاربية، إضافة إلى قوات غير نظامية (الانكشارية) (ماير، 1989: ص 72 - 73)

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الواقع المضطرب على طبيعة النظام العسكري السائد آنذاك، إذ إن التنظيم الحربي القائم كان استمرارا للنظام القديم الذى كان معمولا به في الأزمنة السابقة، منذ فترة الدولة العثمانية قبل القرن الماضي، وقد شهدت مصر في تلك المرحلة صراعا واضحا بين العثمانيين والمماليك. (زيدان، 1925: ص182)

وتعد دولة المماليك في حقيقتها أخر دولة كبرى في العالم الإسلامي خلال العصور الوسطى، كما أنها من أكثر الدول غرابية من حيث التكوين، إذ أنها كانت دولة عسكرية بالدرجة الأولى، قوامها عناصر من الأجانب، وعرفت أيضا بالدولة الإيوبية المنسوبة إلى صلاح الدين الأيوبي، ثم تحولت إلى أسرتين (الرجية - والجركسية) ثم (البحرية)، ويستدل على طبيعة هذه الدولة من كون المماليك أسهموا في تشكيل حكومات عسكرية داخل بلد ليست بلادهم، فضلا على أن مظاهر العمران في عهدهم شهدت امتدادا ملحوظا، حتى اصبحت القاهرة واحدة من أجمل مدن العالم الإسلامي (حتى، دت: ص 252)

ومع ذلك، لم تكن السلطة في دولة المماليك قائمة على الوراثة، بل كانت تقوم على قاعدة القوة والغلبة، وقد أدى ذلك إلى اشتداد المنافسة بين الدولة العثمانية والمماليك، الأمر الذي أسهم في اندلاع الحروب بين الطرفين، ومن أبرز صور هذا الصراع ما وقع في معركة (مرج دابق) إذ واجه المماليك بقيادة قنصوه الغوري جيوش العثمانيين سنة 1516 بالقرب من حلب، فانتهت المعركة بانتصار العثمانيين على المماليك، نتيجة تفوقهم في التجهيزات الحديثة والمعدات العسكرية.

وفى المقابل، كان الجيش المصري آنذاك يتكون من عناصر مثل البدو السوريون، الذين لم تكن لديهم خبرة كافية في السلاح الحديث (الجمال، 1966: ص17)، ومع ذلك ظل المماليك يمثلون قوة كبيرة تملك القدرة على حماية العرش، إذ ضمت صفوفهم فرسانا شجعانا، وقد تميزوا بكونهم جيش الدولة أو الطبقة العسكرية التي أتقنت أساليب القتال وأنواع الأسلحة، وشكلت في مصر حياة عسكرية خاصة.

بناء الجيش:

ما أن تولى محمد علي باشا الحكم، حتى بادر إلى التفكير في إنشاء جيش نظامي حديث، غير أن الظروف المحيطة آنذاك حالت دون التنفيذ السريع، إذ كانت الكوادر والأسلحة محدودة، مما جعل خطوات التأسيس تسير ببطء، وقد شكل الجنود الألبانيون النواة الأولى لهذا الجيش، في حين لم يعتمد في البداية على تجنيد المصريين بسبب استمرار نفوذ العثمانيين والمماليك، ومع ذلك، وبعد أن تهيأت الظروف، أتجه محمد علي إلى تجنيد الفلاحين المصريين، لاسيما عقب حملته على الجزيرة العربية، وفي السنوات الأولى من حكمه، أستعان بخبرات عسكرية أجنبية لتدريب الجيش، فاستقدم متخصصين من الخارج، وأنشأ معسكرا تدريبيا في أسوان بإشراف مدرّبين فرنسيين وإيطاليين، كما عمل على إنشاء المدارس الحربية لإعداد القيادات المصرية، فأسس مدرسة المشاة في دمياط، ومدرسة الخيالة في الجيزة، ومدرسة المدفعية في طرة. (نصر، 1983: 16)

وفى عام 1826 أنشأ أكاديمية الأركان العامة، وترجم الأنظمة العسكرية الفرنسية إلى العربية، فجاءت تنظيمات الجيش على غرار تنظيم جيش نابليون، وكانت الأسلحة تُستورد من أوروبا، في حين صُنِع جزء منها داخل مصر.

وخلال ثلاثينات القرن التاسع عشر شهد الجيش المصري النظامي توسعا ملحوظا، إذ بلغ عدد فرقته عام 1833 نحو 36 فرقة مشاة، ضمت كل فرقة ما يقارب 3000 جندي،

إضافة إلى 14 فرقة حرس بلغ عدد أفرادها نحو 150 ألف جندي، كما شملت القوات 15 فرقة خيالة قوام كل منها نحو 500 فارس، إلى جانب 5 ألوية مدفعية بلغ عدد أفرادها قرابة 1000 جندي، ليصل مجموع القوات النظامية إلى نحو 180 ألف جندي، فضلا عن وحدات غير نظامية بلغ تعدادها 40 ألف شخص (لوتسكي، 1971: 66)

وفي سياق بيان حجم الإنفاق العسكري في عهد محمد علي، إذ تذكر المصادر أن ميزانية الجيش بلغت 1.056.995 جنيها، إضافة إلى 300 ألف جنيه للبحرية، وهو ما يعكس حجم الموارد التي خصصت لبناء المؤسسة العسكرية الحديثة (الرافعي، 1997: 409)، وبلغت ميزانية الدولة عام 1833 نحو (2.050.275)، وهذا يفسر أن ميزانية الجيش استحوذت على ما يقارب نصف الميزانية، فضلا عما كان ينفق على الصناعات الحربية والبحرية، وقد شهد الجيش في عهد محمد علي، اتساعا ملحوظا، ففي أواخر أيامه ارتفع عدد أفراد ليصل إلى 125 ألف رجل موزعين على نطاق واسع في مناطق الحجاز، اليمن، سوريا، كريت، وكانت القوة التي يستند إليها محمد علي منتقاة بعناية من رجال عُرفوا بالشجاعة والصلابة، وكان يعتمد عليهم في تنفيذ سياساته.

وقد جرت محاولات عديدة في البداية لتجنيد أفراد من الشعب، لكنها لم تحقق النجاح المطلوب، ومع ذلك، يمكن القول أن الفلاح المصري تحول إلى عنصر فعال قادر على حمل السلاح، خصوصا بعد أن تمكنت الدولة المركزية من القضاء على عصابات المماليك، مما فتح المجال أمام مهارات الشعب وقدرته الكامنة، وكان محمد علي يدرك أن نجاحه في مشروعه، وفي تثبيت حكمه داخل مصر، وفي توسيع نفوذه خارجيا، يتطلب إنشاء قوة عسكرية منظمة وفق الأساليب الأوروبية الحديثة، ومزودة بأسلحة متطورة (رفعت، 1934: 102)

كما تطّلب هذا المشروع العسكري توفير مقومات متعددة، من عتاد ولباس وغذاء، إضافة إلى استمرار التدريب والتعليم، وتحقيق الرعاية الصحية اللازمة، ويلاحظ أنه في بداية حكمه لم يكن لدى محمد علي سوى (فرقة الألبان) التي اعتمد عليها في مواجهة خصومه وتثبيت سلطته، كما فتح بها بلاد السودان، غير أن هؤلاء الجنود رغم قوتهم لم يخضعوا لأساليب التدريب الحديثة التي أراد محمد علي إدخالها عليهم، فثاروا عليه داخل القاهرة، كما اعترضوا أثناء أحد حملاته سنة 1817، فلم يكن أمام محمد علي إلا التخلص منهم.

ومن هنا بدأ محمد علي يعمل على تأسيس جيش جديد يقوم على أسس مختلفة، فشرع في تكوين طبقة من الضباط تكون هي العمود الفقري للجيش، وأعتمد على هذا الغرض على المماليك الذين كانوا مقربين منه، فكان الجنود يجلبون من الخارج وأيضا الفلاحين المصريين وأبناء الريف، حيث كانوا يدرّبون على فنون الحرب، وبرز من هؤلاء الكولونيل سيف (سليمان باشا الفر نساوى) الذي كان يدرّب الضباط في معسكرات أقيمت في السودان.

غير أنّ التجربة أثبتت في النهاية نجاح العنصر المصري، إذ أصبح المصريون هم القوام الأساسي في الجيش (المصدر نفسه: ص317)

وكانت أول حرب يشارك فيها الجيش المصري في عهد محمد علي هي حملة (مورة) ثم أعقبها وقائع الشام، كما أرسلت منه حملات إلى بلاد السودان، وكريت، الأمر الذي أظهر مدى تطور هذه القوة الجديدة وقدرتها على خوض الحروب خارج الحدود المصرية.

ولتعزيز عملية التدريب والتحديث، استقدم محمد علي بعثة عسكرية من فرنسا برئاسة الجنرال (بوايه) وأسند إليها مهمة تدريب الجيش، إلى جانب انشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط في مختلف صنوف الأسلحة، ومما لا شك فيه، أنّ الجهد الذي بذله المصريون في سبيل تنفيذ المشروعات العسكرية لمحمد علي كان مرهقا، إذ أنّ الأراضي الزراعية أثقلت بمتطلبات الإصلاح والتعمير، كما احتاجت المصانع الحديثة إلى الأيدي العاملة، فضلا عن تطبيق نظام التجنيد الإجباري، ومع ذلك فقد عوّضت النتائج الإيجابية التي تمخض عنها تكوين الجيش المصري الحديث كثيرا من هذه السلبات، إذ أحدث هذا الجيش تحولا اجتماعيا مهما، وغرس في نفوس المصريين مبادئ حب الوطن والدفاع عنه، كما أكسب الفلاحين عادات حسنة، كالاهتمام بالنظافة في البدن والملبس والمسكن (صبيح، د.ت: ص 208)

وقد أدرك محمد علي منذ أنّ شهد انتصار الفرنسيين في موقعة (الرحمانية) سنة 1801، أهمية النظم الحربية الحديثة، لذلك سعى إلى إدخال النظام العسكري الجديد، وكانت أولى خطواته إقناع قادة جنده بأفضلية الأساليب الأوروبية، غير أنّ المشروع لم يحقق نجاحا فوريا، إذ بدأ بتدريب إحدى الفرق التي كان على رأسها ابنه إسماعيل، فتمرد الجند والقادة وتأمروا على الغدر عليه، وانتشر السلب والنهب، لكن محمد علي واجه هذه الفوضى بالحزم والحكمة، فدع السيد (محمد المحروقي) رئيس تجار

العاصمة، وطلب منه إعداد قوائم التجار وتقدير خسائرهم، فطمأن الناس وأشعرهم ببداية عهد جديد، أما الجنود الألبانيون الذين عارضوا النظام الجديد، فقد أرسلوا إلى ميادين القتال في السودان، وبذلك تخلص الباشا من جزء كبير منهم (المصدر نفسه: ص 209)

وبعد عودة إبراهيم باشا من حرب الوهابيين منتصرا، تجددت لدى محمد علي فكرة إنشاء النظام العسكري الجديد، وقد تزامن ذلك مع حضور الكولونيل (سيف) إلى القاهرة، فأسند إليه مهمة الإسهام في تكوين الجيش الحديث، وقام بتدريب بعض أبناء المماليك الذين كانوا في خدمة محمد علي ومعهم إبراهيم باشا، ومع مرور الوقت بدأت تظهر علامات التذمر، وأخذ العلماء يعبرون عن اعتراضهم بحجة أن الشباب لا ينصاعون للتعاليم الدينية، فرأى محمد علي أن أفضل وسيلة لتجاوز هذه الأزمة وتحقيق أهدافه هي إرسال سيف مع مجموعة من أولاد المماليك إلى أسوان، ليتم تدريبهم هناك بعيدا عن الدسائس والقال والقليل، (رافع، 1286هـ: ص151)

أنشغل سيف بتعليمهم مدة ثلاث سنوات، وغرس فيهم روح الاخلاق العسكرية، وحرص أن يكونوا مثالا للاقتداء بسيرة نابليون ونهج قادته (زيدان، 1925: ص183) ونستنتج من ذلك، أن محمد علي أهمل المشاريع الأخرى كمشروع الري والقناطر في تلك الفترة لا لأنها أقل أهمية، بل أن أولوياته كانت تقتضي توجيه لاهتمام إلى تكثير عدد العساكر وإيجاد قوة منظمة تساعده على تدعيم حكمه وتحقيق الأمن.

وقد رأى محمد علي أن تدريب الجيش على النظام الفرنسي هو السبيل الأمثل، لذلك حاول مرارا أن يفرض هذا النظام على رجاله، لاسيما على (الارناؤوط) غير أنهم عارضوا أوامره وعللوا ذلك بأنه بدعة، وعندما اصّر على تنفيذ ذلك ثاروا عليه وتجمهروا في القلعة، فأدرك محمد علي أن الشدة وحدها لا تكفي، وأن التعامل مع هؤلاء يتطلب قدرا من الحكمة واللين، لذلك حاول أن يعاملهم بالحسنى حتى يتمكن من إدخال النظام الجديد تدريجيا، وفي هذه الاثناء اختار فتيانا من المقبوض عليهم وجعلهم حرسا خاصا له (سيونة، 2005: ص207)

وكان الجيش المصري في أول الأمر يعتمد على السود من أتباع نائب الملك وعلى عدد من أبناء موظفيه، ولم يكن مجموع هذه القوة يتجاوز 400 شخص، ولكنها بدأت تزداد

تدرجيا مع مرور الزمن، ونتيجة لتأثير (سيف) وما أتصف به من شجاعة، أزداد عدد الجيش، وقد جاءت التقديرات التفصيلية لأعداد الجيش على النحو التالي.

فوجان من مشاة الحرس: بلغ مجموعهما: 6400 جندي

فوج من المشاة متمركز في سوريا: قوامه نحو 3200 جندي

13 فوجا من الخيالة يضم كل فوج 6 سرايا في كل سرية 140 جندي

فوج من خيالة الحرس: بلغ عدده نحو 1920 فارسا

فوج من الخيالة متمركز في سوريا: قوامه 840 فارسا

فوجان من سلاح المدفعية مشاة يضم كل منهما 1500 رجلا

ثلاث أفواج من المحاربين القدماء يضم كل فوج 800 رجل (الرافعي، 1951: ص 386)

بناء المدارس والمصانع الحربية:

مع أتساع دائرة التجنيد، استدعى محمد على عددا من كبار الضباط من فرنسا ليتولوا مهمة تنظيم الجيش المصري، وقد أسهم هؤلاء في تكوين طوائف من الضباط المصريين، كما أرسلت بعثات من الشباب المصري إلى أوروبا لاستكمال دراستهم الحربية.

المدارس الحربية:

مدرسة أسوان: 1820 تُعد مدرسة أسوان أول مدرسة حربية أنشأها محمد على وفق النظام الحديث، وقد أعقبها تأسيس مدارس حربية أخرى في النخيلة، وكذلك مدرسة في إبار.

مدرسة قصر العين: أنشئت سنة 1825 وكانت تعرف بمدرسة التجهيزات الحربية، وقد بلغ عدد طلابها نحو 50 طالب، كانوا يعدون للالتحاق بالمدارس الحربية والبحرية، ثم بالمدارس العليا، وبعد ذلك نقلت المدرسة إلى أبي زعل حين خصص قصر العين ليكون مقرا لمدرسة الطب.

مدرسة المشاة بالخانكة: وهي خاصة بتدريب المشاة، إذ بلغ عدد طلابها 400 طالب حيث كانوا يتلقون دروسا في التمرينات، والإدارة الحربية، إضافة إلى اللغات العربية

والتركية والفارسية، وفي سنة 1834 نقلت المدرسة إلى دمياط وكان مديرها ضابط إيطالي. (المصدر نفسه: ص 387)

مدرسة الفرسان بالجيزة: تشير المصادر أنّ تشكيل فرق الفرسان بالجيش المصري، لم يبدأ وفق النظام الحديث إلا بعد عودة الجيش من حرب (المورة)، وذلك لأنّ إبراهيم باشا كان قد شاهد خلال تلك الحرب حُسن تنظيم سلاح الفرسان الفرنسي، فأدرك أهمية تطوير هذا السلاح وتنظيمه على أسس حديثة، فشرع في تشكيل فرق الخيالة وفق النظام الأوروبي، وأستعان لهذا الغرض بعدد من المعلمين الأوروبيين (المصدر نفسه: ص 389)

وقد أنشئت هذه المدرسة داخل قصر مراد بك، وتولى تنظيم المدرسة ضباط فرنسيين، وكان طلابها يتلقون تدريبات عملية على مناورات الفرسان، ويرتدون زيا يماثل زي الفرسان الفرنسيين (المصدر نفسه: ص 390)

مدرسة الموسيقى العسكرية: في إطار سعى محمد علي إلى تنظيم الجيش على غرار الجيوش الأوروبية في مختلف فروعها، وجّه بإعداد طائفة من الموسيقيين لكل الآلات العسكرية، واستقدم لهذا الغرض مدرّبين أوروبيين لتعليم المصريين الموسيقى، ولهذا أنشئ في الخانكة معهد تعليم الموسيقى، عُرف باسم الموسيقى الأفريقية الحربية، وكان يستوعب نحو 130 تلميذاً، يتولى تدريبهم أربعة من الموسيقيين والفنيين.

مصانع الأسلحة والمدافع: رأى محمد علي أنّ الاعتماد على استيراد السلاح من الخارج قد يعرض قوة الدفاع الوطني للخطر، كما يجعل الجيش والبلاد خاضعين لإرادة الدول الأجنبية، ولذلك بذل جهداً في إنشاء مصانع الأسلحة داخل مصر، وقد أسس قائد المدفعية (أدهم بك) ترسانة القلعة لصناعة الأسلحة وصبّ المدافع، وتولى إدارتها وتطويرها حتى اتسعت أعمالها وتقدمت، وقد نقلت هذه الترسانة إلى قصر صلاح الدين عند باب الانكشارية المطل على ميدان الرملية، وكان يعمل فيها نحو 900 عامل لصناعة الأسلحة، وكانت تنتج شهرياً ما بين 600 إلى 650 بندقية، وكانت تكلفة البندقية الواحدة تبلغ 12 قرشاً مصرياً (المصدر نفسه: ص 394)

معمل صبّ المدافع: كان معمل صبّ المدافع من أهم مصانع الأسلحة وأكثرها تشغيلاً للعمال، وكانت تُصبّ فيه 3 أو 4 مدافع شهرياً، ويتراوح وزن المدفع ما بين 3 إلى 8 أرتال، كما كانت تُصنع فيه أحياناً مدافع الهاون ذات العيار 8 بوصه، وكذلك مدافع

يصل قطرها إلى 24 بوصة، وبلغ عدد عمال هذه المعامل ما لا يقل عن 1500 عامل، وكانت تستهلك شهريا كميات كبيرة من الفحم والحديد (صبيح، دت: ص 205)

الأسطول البحري: أهتم محمد علي بتعزيز قوته البحرية، فسعى لإنشاء قاعدة بحرية تدعم الأسطول بما يحتاجه من معامل ومصانع لإنشاء السفن وترميمها، وقد بدأ هذا المشروع سنة 1832، واستقدم له مهندسا من مدينة طولون، وبعد فترة وجيزة، تمكن محمد علي من إنشاء سفينة من نوع الفرقاطة مزودة بمدافع ثقيلة، كما أستقدم عددا كبيرا من الشباب المصريين لتعليمهم صناعة السفن وما تحتاج إليه من أدوات والآت ثم وزعهم على المعامل، بحيث يتخصص كل فريق منهم في فرع من فروع إنشاء السفن، وقد أبدى هؤلاء براعة تامة في أعمالهم حتى بلغوا درجة عالية من الإتقان.

وفى فترة وجيزة، استطاعت مصر أن تعوّض ما فقدته من أسطولها في معركة (نافارين) سنة 1827 – التي جرت خلال حرب الاستقلال اليونانية -، بل إنها تجاوزت ذلك إلى مضاعفة قواتها البحرية (المصدر نفسه: ص 305)

وقد بلغ عدد المشتغلين بإنشاء السفن نحو 800 عامل، ممن تخرجوا على أيدي المعلمين الاوربيين، كما بلغ عدد الذين احترفوا صناعة السفن نحو 1600 عامل، وبهذا استغنت مصر عن شراء السفن من الخارج، إلا أن محمد علي ورغم تفوق المصريين في هندسة السفن وقيادتها، فإنه ظل يعتمد في القيادة العامة، وقيادة السفن، ورئاسة الورش الفنية، على عناصر اجنبية أو ألبانية (الموسوعة، 2009: ص 723)

الخطط العسكرية: وضع محمد علي باشا خططا واضحة في سبيل إنشاء مؤسسته العسكرية الحديثة، معتمدا في ذلك على الخبرات الفرنسية في تدريبها، كذلك لم يقتصر تكوينها على المصريين وحدهم، بل شمل ايضا عناصر اخرى سودانية، غير أن هذا البناء لم يكن ليتم لولا ما سبقه من إصلاحات اجتماعية أسهمت في تفكيك البنية الإقطاعية القديمة وإعادة تشكيل المجتمع على أسس جديدة.

وقد بدأ محمد علي مشروعه بالتغيير الاجتماعي بوصفه مدخلا ضروريا لبناء الدولة الحديثة، مستفيدا من التجارب التاريخية السابقة، ولاسيما التجربة التي واجه فيها السلطان سليم الثالث وكذلك مقاومة القوى الرجعية سنة 1808 حين حاولت إجهاض محاولات الإصلاح، وكانت هذه القوى – وعلى رأسها الإنكشارية – تمثل بقايا روح القرون الوسطى (غريبال، 1945: ص 202)

وفى المقابل كان المماليك في مصر يمثلون وضعا مشابها للإنكشارية، فاستطاع محمد علي بدهائه السياسي أن يقضى عليهم قبل أن يتمكنوا من القضاء عليه، (شنيدر، 1970: ص46)

وفى سنة 1814، أنشأ محمد علي باشا الحرس الوطني، وهو تنظيم عسكري جديد أقيم على غرار الحرس الوطني الفرنسي، وكان الهدف منه أن يكون مدخلا لتكوين الجيش النظامي، وأن يهيئ الفلاحين المصريين للخدمة العسكرية، وقد أقبل عدد من المشايخ البارزين على ارتداء زي النظام لإثارة الحماسة بين الفلاحين وتشجيعهم على الانخراط في هذه المؤسسة (المقداري، 1931: ص635)

وكان لتأثر محمد علي باشا بطريقة نابليون أثر بالغ في توجهاته العسكرية، إذ كان نابليون يتفوق بعقله وتنظيمه ويطبق المبادئ العسكرية بطابع من العبقرية، وقد عرف محمد علي قيمة التنظيم، وأطلع على الأنظمة من حيث الاستراتيجية والتكتيك اللذان لم يكونا مجرد مناورات نموذجية، بل يمثلان أعظم الأمثلة التطبيقية في التاريخ العسكري الحديث (حتى، د.ت: ص 873)

حروب محمد علي باشا:

حربه ضد الوهابيين (1811 – 1818). بدأت هذه الحرب حين أصبحت الدولة العثمانية في مأزق كبير بسبب توسع الدولة السعودية الأولى في الجزيرة العربية، والتي عُرفت في المصادر العثمانية والمصرية باسم (الوهابيين)، فقد تمكنت هذه الدولة من السيطرة على أجزاء واسعة من نجد، ثم امتد نفوذها إلى الحجاز، وسيطرة على مكة والمدينة، وبما أن الحجاز يمثل قلب الشرعية الدينية للدولة العثمانية، فإن فقدانه كان يعني ضربة قاسية لهيبة السلطان أمام المسلمين (ياغي، 1995: ص 129)

ولم يكن السلطان قادرا على إرسال جيش قوى بنفسه، بسبب ضعف الدولة وكثرة مشاكلها، فكلف محمد علي والي مصر بالمهمة، خاصة، أن محمد علي كان قد بدأ بالفعل في بناء جيش منظم مقارنة بجيوش الولايات الأخرى، وفى سنة 1811 أرسل محمد علي حملة بقيادة ابنه طوسون باشا الذى واجه صعوبات شديدة ليس فقط بسبب القتال، بل بسبب طبيعة الأرض الصحراوية، وقلة المياه وصعوبة وصول الإمدادات، إضافة إلى أن الخصوم كانوا يتحركون بطريقة تعتمد على الكر والفر (حسن، 2009: ص 264) إلا أنه فى نهاية الأمر استطاعت الحملة استعادة الحجاز تدريجيا، وتم تأمين مكة

والمدينة، ولكن الحرب لم تنته لأن مركز قوة الدولة السعودية كان في نجد، لذلك قرر محمد علي إرسال حملة أكبر وأقوى سنة 1816 بقيادة ابنه ابراهيم باشا، الذي كان أكثر صرامة وخبرة، واستطاع أن يتوغل في قلب نجد ويخضع المدن والقبائل الواحدة تلو الأخرى، حتى وصل إلى الدرعية، عاصمة الدولة السعودية، وفرض عليها حصار انتهى بسقوطها سنة 1818 (درويش، 1980: ص 55)

وبسقوط الدرعية، تم القبض على الإمام عبدالله بن سعود وأُرسِل إلى إسطنبول حيث تم إعدامه، وبذلك انتهت الدولة السعودية الأولى، وخرج محمد علي من هذه الحرب وقد ارتفعت مكانته عند السلطان، وازدادت خبرة جيشه.

حرب السودان 1820-182: بعد انتهاء حرب الجزيرة العربية اتجه محمد علي إلى الجنوب، وهذه المرة لم يكن الدافع تنفيذ أمر السلطان العثماني، بل كان قرارا مصرياً يخدم مشروعه في بناء دولة قوية، إذ كان يرى إن مصر وحدها لا تملك الموارد البشرية والاقتصادية التي تكفي لتكوين جيش ضخم دائم، لذلك فكر في السودان بوصفه مصدرا للجنود والموارد، كما كان يطمح للسيطرة على منابع النيل وتأمين الحدود الجانبية لمصر (عمر، 1989: ص 209)

بدأت الحملة سنة 1820 بقيادة ابنه اسماعيل باشا، وتقدمت القوات المصرية عبر وادي النيل جنوباً، وتمكن الجيش من السيطرة على دنقلة، ثم توغل نحو سنار مركز سلطة الفونج، ثم امتد إلى كردفان، ولكن هذا التوسع لم يكن سهلاً، فقد واجهت القوات مقاومة من بعض القبائل، كما ظهرت صعوبات كبيرة في إدارة المناطق الجديدة وإخضاعها، ومن ابرز أحداث هذه الحرب، أن اسماعيل باشا قتل في شندي سنة 1822، بعد خلاف مع زعيم قبيلة الجعليين المعروف بالملك نمر، وشكل هذا الحدث صدمة كبيرة لمحمد علي، مما دفع إلى إرسال حملة انتقامية قاسية لتأكيد السيطرة التامة. (الرافعي، 1985: ص 189)

حرب اليونان 1824-1828: اندلعت الثورة اليونانية ضد الدولة العثمانية سنة 1821، وكانت من أخطر التحديات التي واجهت السلطان في ذلك الوقت، وبالرغم من محاولات الدولة العثمانية للقضاء عليها، إلا أنها فشلت في ذلك، فطلب السلطان العثماني من محمد علي التدخل مقابل وعود سياسية، أهمها أن يمنحه حكم جزيرة كريت كمكافأة له، وافق محمد علي لأن هذه الحرب كانت فرصه له لأثبات قوة جيشه أمام أوروبا، كما أنها كانت تعنى توسع نفوذه في البحر الابيض المتوسط، فأرسل فلا سنة 1824 حملة بحرية

ضخمة بقيادة ابنه إبراهيم باشا، ووصلت الحملة إلى شبه جزيرة المورة التي حقق فيها انتصارات باهرة، إذ تمكن من السيطرة على مدن عديدة وقمع المقاومة اليونانية في عدة مواقع، مما بات واضحا أن الثورة اليونانية على وشك الانهيار (رفعت، 1934: ص 138)

لكن المفاجأة الكبرى جاءت من أوروبا، فقد تعاطفت بريطانيا وفرنسا وروسيا مع اليونانيين لأسباب سياسية وثقافية ودينية، كما رأت هذه الدول أن استمرار الحرب سيمنع محمد علي نفوذا بحريا خطيرا، فتدخلت هذه القوى عسكريا، وفي سنة 1827 وقعت معركة نافارين البحرية، حيث هاجمت الأساطيل الأوروبية الأسطول المصري العثماني ودمرته تدميرا شبه كامل (الغنام، 2004: ص 78)

كانت معركة نافارين ضربه كارثية لمحمد علي، لأنه خسر معظم أسطوله الذي كان قد بناه، ومع استمرار الضغط الأوروبي، انتهت الحرب في النهاية باعتراف دولي باستقلال اليونان، أما محمد علي فقد خرج من هذه الحرب بخسائر فادحة، وشعر أنه دفع الثمن بدلا من السلطان العثماني، وأنه لم يحصل على المكافأة التي وعد بها، ومن هنا بدأت العلاقة بينه وبين السلطان العثماني تتجه نحو الصدام.

حرب الشام الأولى 1831-1833: بعد خسارة الأسطول في نافارين شعر محمد علي أن السلطان لم يقدر تضحياته، فطالب بتعويض سياسي وهو أن تمنح له بلاد الشام، التي كانت بالنسبة له منطقة حيوية لأنها غنية بالأخشاب، وتعد بوابة استراتيجية نحو الأناضول، كما أنها تمنحه عمقا دفاعيا لحماية مصر من أي هجوم عثماني مباشر، وأمام هذه المطالب رفض السلطان العثماني أن يمنح بلاد الشام لمحمد علي (خالدي، 2000: ص 13)

قرر محمد علي أن يأخذ الشام بالقوة، ففي سنة 1831 تحرك ابنه إبراهيم باشا على رأس جيش ضخم وبدأ بحصار عكا، وفي نهاية الأمر وبعد حصار طويل سقطت المدينة، ثم دخل الجيش المصري دمشق، ثم إلى حلب، وواصل تقدمه إلى الأناضول، وفي سنة 1882، وقعت معركة قونية وكانت من أهم المعارك في تلك المرحلة، وانتصر فيها إبراهيم باشا انتصارا ساحقا على الجيش العثماني، وأصبح الطريق إلى إسطنبول مفتوحا، عندها شعر السلطان العثماني أن عرشه مهدد فاستجد بروسيا التي تدخلت مع الدول الأوروبية الأخرى، وتم الوصول إلى تسوية انتهت باتفاقية (كوتاهاية) سنة

1833، وبموجبها حصل محمد علي باشا على حكم بلاد الشام وأضنة (الرافعي، 1985: ص 222)

حرب الشام الثانية 1829 – 1841: لم ينس السلطان العثماني هزيمته في الحرب الأولى، وظل يعتبر وجود محمد علي في الشام تهديدا مباشرا له، فقرر سنة 1839 استعادة الشام بالقوة، وساعده في ذلك موقف بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا، التي اعتبرت أن محمد علي أصبح قوة إقليمية خطيرة تهدد توازن القوى، وأن سقوط الدولة العثمانية سيؤدي إلى فوضى وتنافس دولي على تقسيم ممتلكاتها، لذلك قررت هذه الدول الوقوف إلى جانب السلطان العثماني، فأرسلت بريطانيا أسطولها إلى شرق المتوسط، وبدأت عمليات القصف على الساحل خاصة على لبنان والشام، كما شجعت القوى الأوروبية السكان المحليين على التمرد ضد الحكم المصري، وأمام هذا الضغط الأوروبي والمحلي، اضطر محمد علي قبول معاهدة لندن سنة 1841، وبموجبها تنازل عن الشام وتراجع إلى حدود مصر، كما فرض عليه تقليص عدد جيشه وتقليل حجم أسطوله، ومع ذلك حصل على مكسب بالغ الأهمية وهو اعتراف دولي بحكم أسرته لمصر وراثيا، وهو ما ضمن استمرار سلالته في الحكم من بعده (لطيفة، 1990: ص 47)

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التنظيم العسكري في عهد محمد علي باشا، لم يكن مجرد إصلاح أداري أو تطوير تقني للجيش، بل كان مشروعا كاملا ارتبط ببناء الدولة المصرية الحديثة في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فقد أدرك محمد علي أن قيام دولة قوية يتطلب جيشا نظاميا حديثا قائما على الانضباط والتدريب العلمي والتسليح المتطور، فعمل على إعادة تنظيم الجيش وفق النمط الأوروبي، وانشأ المدارس الحربية لإعداد الضباط، وأقام المصانع الحربية لصناعة الأسلحة وصب المدافع، واهتم بتقوية الأسطول البحري، سعيا لتحقيق قدر من الاستقلال العسكري وتقليل الاعتماد على الخارج.

وعليه، يمكن القول إن التنظيم العسكري في عهد محمد علي قدّم مثلاً أداة لبناء الدولة الحديثة وترسيخ سلطتها المركزية، كما كان وسيلة لتحقيق طموح سياسي واسع تجاوز حدود مصر، إلا أن هذا المشروع، على الرغم من نجاحه العسكري والإداري، أصطدم

بواقع التوازنات الدولية في القرن التاسع عشر، مما جعل أثره الأعمق يتمثل في إرساء الأسس الأولى للدولة المصرية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار في التراجم والخبار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1998.
2. الصلابي، على محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط، ط2، بيروت، دار المعرفة، 2005.
3. لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، موسكو، دار التقدم، 1971.
4. زيدان، جرجي، تاريخ مصر الحديث، ج2، ط3، مصر، 1925.
5. حتّى، فيليب، تاريخ العرب، بيروت، دار العلم للملايين، د.ت.
6. الجمال، صادق، الادب العالمي في مصر في العصر المملوكي، القاهرة، الدر القومية، 1966.
7. رفعت، محمد، تاريخ مصر السياسي في الازمنة الحديثة، القاهرة، المطبعة الاميرية، 1934.
8. رافع، رفاة بك، مناهج الادب المصرية في مناهج الادب العصرية، تر، أعضاء مجلس القوميون، القاهرة، 1286هـ.
9. سينيوية، جيلبر، الفرعون الأخير، تر، حافظ الجمالي، دمشق، 2005.
10. الرفاعي، عبدالرحمن، عصر محمد على، ط5، القاهرة، مكتبة النهضة، 1997.
11. الموسوعة العربية الميسرة، مج2، ط3، بيروت، المكتبة العصرية، 2009.
12. غربال، محمد شفيق، عصر محمد على، القاهرة، دار المعارف، 1945.
13. ياغي، اسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكات، 1995.
14. حسن، عيسى، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب الانهيار، الأردن، الدر الأهلية، 2009.
15. درويش، مديحة أحمد، تاريخ الدولة السعودية الاولى حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق، 1980.
16. عمر، عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.

17. الغنام، سليمان، سياسة محمد على باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2004.
18. خالدي، محمد فاروق، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، الدمام، دار الداوي، 2000.
19. لطيفة، محمد سالم، الحكم المصري في الشام (1831-1841)، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990.
20. ماير، جورج، معجم العالم الإسلامي، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1998.